



الاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ

الوثيقة: APRM.16/D.6

بالي، إندونيسيا، ٦-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إعلان بالي

اعتمده الاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في بالي، إندونيسيا، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

السياق

مع اختتام عقد آسيا - المحيط الهادئ للعمل اللائق، تداول الاجتماع الإقليمي السادس عشر الإنجازات المحققة والتحديات المتبقية ودور منظمة العمل الدولية في تحقيق مستقبل يسوده النمو الشامل بالترافق مع العمل اللائق.

إن الإقليم هو إقليم شاسع متنوعه وحيويته. وقد أحرز تقدماً اقتصادياً ملحوظاً، غير أنّ النمو أخذ في التباطؤ. وفي حين زاد الدخل في المتوسط فإن توزيعه لم يكن متساوياً. كذلك زادت إنتاجية العمل، وانخفض معدل انتشار الفقر المدقع وتوسع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية.

ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات عديدة. ولا يزال الملايين من العمال يعيشون في فقر مدقع ونجد أكثر من مليار عامل في العمالة المستضعفة. وتزايدت التفاوت بين المداخل. وما فتئت بطالة الشباب مرتفعة. ولا يزال عمل الأطفال والعمل الجبري قائمين. وغالباً ما تظل النساء محرومات في سوق العمل ولا تزال ثغرة الفوارق في الأجور بين الجنسين مرتفعة جداً. وارتفع عدد المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. وتشهد السمة غير المنظمة تزايداً. ويواجه العديد من العمال مواطن عجز كبيرة في العمل اللائق. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع.

وتبرز الحاجة الآن إلى التصدي لمواطن العجز في العمل اللائق بأسلوب أكثر شمولية وتضافراً. ولا بد من أن يكون النمو أكثر شمولاً. ولا بد من تحسين الإدارة السديدة للعمل والحوار الاجتماعي. ولا بد كذلك من تعزيز واحترام استقلالية واستقلال منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وكما تكون السياسات فعالة، لا بد لها من أن تراعي الاتجاهات الكبرى الجارية مثل التحولات الديمغرافية والتقدم التكنولوجي وتعزيز التكامل من خلال التجارة والاستثمار والهجرة وتغير المناخ، وأن تتجاوب معها.

ويوفر برنامج عام ٢٠٣٠ إطاراً شاملاً يرعى طموحاتنا ويكون فيه العمل اللائق محركاً أساسياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الأولويات بالنسبة إلى السياسات والإجراءات الوطنية

تتفق الحكومات وأصحاب العمل والعمال في الإقليم على أنّ الإجراءات الرامية إلى النهوض بالعمل اللائق تعزز النمو الشامل والعدالة الاجتماعية وتحفز الدينامية الاقتصادية والابتكار وتوجّه التنمية المستدامة.

ويشكّل بناء وتعزيز مؤسسات لسوق العمل تمكّن من تحقيق العمل اللائق للجميع، أمراً أساسياً للتصدي للتحديات التي تواجهها الهيئات المكونة.

وخلال الفترة الممتدة حتى الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، من شأن الأولويات السياسية للدول الأعضاء في الإقليم، الواجب تنفيذها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، أن تشمل ما يلي:

١. تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وزيادة معدل التصديق، إلى جانب تطبيق معايير العمل الدولية، لاسيما اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، بما في ذلك توفير بيئة سياسية تمكّن من إنفاذ هذه الحقوق؛

٢. وضع سياسات من أجل توفير المزيد من الوظائف اللائقة، من خلال:

(أ) أطر سياسات الاقتصاد الكلي من أجل النمو الشامل؛

(ب) بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة وروح تنظيم المشاريع؛

(ج) مؤسسات تعنى بتنمية المهارات وإصدار الشهادات والتقييم، تستجيب لاحتياجات أصحاب العمل والعمال من خلال الحوار الاجتماعي؛

(د) جهود هادفة إلى تعزيز العمل اللائق لصالح فئات العمال المحرومين عموماً، بمن فيهم الشباب والمعوقون والعمال المهاجرون والأقليات الوطنية والشعوب الأصلية والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

(هـ) القضاء على أشكال الاستخدام غير المعتادة التي لا تحترم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولا تتماشى مع عناصر برنامج العمل اللائق؛

(و) التدابير الرامية إلى تسهيل انتقال العمال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، لاسيما توسيع نطاق مؤسسات سوق العمل لتشمل المناطق الريفية؛

٣. الاستجابة لتأثير الابتكار التكنولوجي على أصحاب العمل والعمال؛

٤. تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري؛

٥. عكس مسار اتساع أوجه انعدام المساواة وانتشار العمل متدني الأجر، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) الاستثمار في المفاوضة الجماعية كآلية لتحديد الأجور؛

(ب) إرساء أرضية حد أدنى للأجور من خلال الحوار الاجتماعي؛

(ج) تقاسم الزيادات في الإنتاجية؛

٦. القدرة على الصمود في أوضاع الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث، من خلال تعزيز الانتعاش كثيف العمالة وتدابير الاستقرار القائمة على احترام مبادئ العمل اللائق؛

٧. سد الثغرات القائمة بين الجنسين في مجال الفرص والمعاملة في العمل، من خلال:

(أ) اتخاذ تدابير للقضاء على العوائق المطروحة أمام مشاركة وتقدم المرأة في القوى العاملة؛

(ب) تشجيع الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية؛

(ج) مد نطاق تدابير حماية الأمومة؛

(د) اتخاذ تدابير تمكّن النساء والرجال من إيجاد توازن بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الرعاية؛

٨. تعزيز سياسات هجرة اليد العاملة بالاستناد إلى معايير العمل الدولية المعنية التي:

(أ) تعترف باحتياجات سوق العمل للجميع؛

(ب) تستند إلى المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن التوظيف العادل (٢٠١٦)، بما في ذلك عدم فرض رسوم توظيف أو تكاليف مرتبطة بذلك على العمال؛ وحق العمال في أن نظل بحوزتهم وثائق هويتهم وسفرهم؛

(ج) توفر حماية مناسبة لجميع العمال المهاجرين، بما في ذلك عن طريق تحسين نقل المهارات وإعانات الضمان الاجتماعي؛

(د) تراعي إطار منظمة العمل الدولية متعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة (٢٠٠٥)؛

(هـ) تصحح العلاقات بين صاحب العمل والعمال، التي تعيق حرية حركة العمال وحقوقهم في إنهاء الاستخدام أو تغيير صاحب العمل، بما يراعي أي التزامات تعاقدية قد تكون سارية، وحقوقهم في العودة بحرية إلى بلدهم الأصل؛

٩. الإقرار بالإمكانيات التي تنطوي عليها سلاسل التوريد العالمية، والتصدي لمواطن العجز في العمل اللائق بما يتمشى مع استنتاجات مناقشة مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛

١٠. زيادة فرص العمل اللائق، الناشئة عن الاستثمار والتجارة وعمليات المنشآت متعددة الجنسية، زيادة قصوى من خلال تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (٢٠٠٦)؛

١١. مد نطاق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق إرساء نظم ضمان اجتماعي مستدامة وعن طريق إرساء أوضاع حماية اجتماعية تشمل ضمانات أساسية من الضمان الاجتماعي بالاستناد إلى توصية أوضاع الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)، والحفاظ على هذه الأوضاع والارتقاء بها؛

١٢. تقوية الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي بالاستناد إلى الاحترام الكامل للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية واستقلالية واستقلال منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل؛

١٣. تقوية مؤسسات سوق العمل، بما في ذلك هيئات تفتيش العمل.

وينبغي عند تنفيذ هذه الأولويات السياسية، مراعاة جميع معايير العمل الدولية المعنية.

إجراءات منظمة العمل الدولية

في الفترة الممتدة حتى الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، نطلب من منظمة العمل الدولية أن تزود الهيئات المكونة بدعم معزز من أجل تحقيق الأولويات السياسية المذكورة أعلاه، عن طريق ما يلي:

١٤. وضع خطة تنفيذ بشأن دعم الهيئات المكونة لإنفاذ إعلان بالي، على أن يجري استعراضها كل سنتين وتقديمها إلى الهيئات المكونة وإلى مجلس الإدارة؛
 ١٥. برامج قطرية للعمل اللائق، تصمم وتنفذ بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. وينبغي تفعيل البرامج القطرية وتحديثها على نحو منتظم بما يمتشى مع إعلان بالي واحتياجات الهيئات المكونة والتقدم المحرز في اتجاه تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
 ١٦. إطلاق حملة لتشجيع التصديق على معايير العمل الأساسية وتنفيذها؛
 ١٧. بناء قدرات الهيئات المكونة لتسهم بفعالية في تحقيق العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة والشاملة عن طريق تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛
 ١٨. بحوث تستند إلى البراهين وتعتمد على البيانات بهدف تنوير تحسين وضع سياسة العمل والعمالة، بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بمستقبل العمل؛
 ١٩. تحسين جمع البيانات والإبلاغ عن وضع عالم العمل، مع التركيز بصورة خاصة على علاقات العمل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛
 ٢٠. الإرشاد التقني لتقوية مؤسسات سوق العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين؛
 ٢١. المساعدة البرنامجية لتعزيز بيئة مؤاتية من أجل تنمية واستحداث المنشآت المستدامة؛
 ٢٢. تقوية برامج بناء القدرات لصالح منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛
 ٢٣. تعزيز اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتقوية التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.
- إننا نطلب من منظمة العمل الدولية أن تقدم تقريراً إلى الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن الإجراءات المتخذة والدعم المقدم لإنفاذ هذا الإعلان.